

المركزي المصري يُبقي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير

الخبر

رويترز:

أبقى البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير الخميس في أول قرار له منذ رفعها 150 نقطة أساس الشهر الماضي.

وأبقت لجنة السياسة النقدية سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة عند 10.75 بالمئة وسعر الفائدة على القروض لليلة واحدة عند 11.75 بالمئة حسبما ذكرت في بيان.

وتكافح مصر لاستعادة النمو الاقتصادي بعد الانتفاضة الشعبية لعام 2011 التي أطاحت بحكم حسني مبارك وأعقبتها فترة من عدم التيقن السياسي مما أدى إلى عزوف السياح والمستثمرين الأجانب المصدرين الرئيسيين للعملة الصعبة.

وانخفضت الاحتياطات أكثر من النصف منذ 2011 لتسجل 16.56 مليار دولار في مارس. وأخذ البنك المركزي إجراءات لدعم الجنيه لكنه خفض قيمة العملة في 14 مارس إلى 8.85 للدولار من 7.73. وبعد ذلك بيومين رفع قيمة الجنيه قليلا إلى 8.78 للدولار مع تبنيه لسياسة أكثر مرونة في سعر الصرف.

وفي مسعى لاحتواء الضغوط التضخمية بعد خفض القيمة، تجاوز البنك المركزي التوقعات ورفع أسعار الفائدة على الإيداع لأجل ليلة إلى 10.75 بالمئة من 9.25 بالمئة وعلى الإقراض لأجل ليلة إلى 11.75 بالمئة من 10.25 بالمئة في اجتماعه السابق يوم 17 مارس.

كان ثمانية اقتصاديين من عشرة استطلعت "رويترز" آراءهم قالوا إنهم يتوقعون أن تُبقي اللجنة أسعار الفائدة دون تغيير اليوم في حين توقع اثنان من المشاركين زيادتها.

وتراجع التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن للشهر الثالث على التوالي في مارس ليسجل تسعة بالمئة من 9.1 بالمئة في فبراير.

الرأي

* إن قرار المركزي بتثبيت أسعار الفائدة كان متوقعا على المدى القصير، خاصة وأنه سبق أن قام برفع الفائدة بواقع 150 نقطة أساس (100 نقطة تعادل 1%) في آخر اجتماع للجنة في مارس الماضي، فضلا عن أن رفع الفائدة الطفيف لن يوقف معدلات «الدولة» أو يكبح جماح التضخم. كما أن الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد خلال الفترة الراهنة لم تكن «المركزي» عن تثبيت العائد، وذلك لاعتبارات أخرى كثيرة منها تقليل الضغوط الواقعة على عجز الموازنة، لا سيما بعد تسجيل العائد على أدوات الدين ارتفاعا خلال المزادات السابقة، فضلا عن أن بطء وتيرة ارتفاع أسعار الدولار بالسوق الموازية عزز من اتجاه التثبيت.

* نشير إلى أن أي اتجاه محتمل في هذا التوقيت لزيادة أسعار الفائدة كان سيزيد من تكلفة خدمة الدين الحكومي، ويوسع من عجز الموازنة، ومن ثم سيقف كعامل منفرد أمام تحقيق الأهداف الرئيسية من خفض العملة والتمثلة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة، وزيادة الاستثمارات المحلية، فضلا عن توسيع القاعدة الضريبية لتحجيم العجز، كما أن اللجوء لخفض أسعار الفائدة لتعزيز الاستثمارات ليس مناسبا في الوقت الحالي بسبب زيادة الضغوط التضخمية.

* إن إقدام «المركزي» على رفع عائد الكوريدور بنحو 150 نقطة أساس سابقا مع طرح البنوك الحكومية شهادات بعائد 15% نظير التنازل عن الدولار، لم يحدان من تراجع العملة المحلية أو ارتفاع الأسعار بالسوق في ظل أن المشكلة الأساسية تكمن في نقص المعروض الدولار، ومن ثم فإن رفع الفائدة في ظل عدم القدرة على سد فجوة الطلب الدولار لن يؤدي ثماره المرجوة، لأن أسباب الأزمة ظلت قائمة. إلا أن الارتفاع الكبير في مؤشر التضخم الأساسي وزيادة الضغوط المستقبلية قد يستلزمان إعادة النظر في عائد «الكوريدور» على المدى المتوسط مرة أخرى لمجابهة الضغوط التضخمية المرتقبة نتيجة تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، بالإضافة إلى سعي الحكومة لتطبيق قانون القيمة المضافة في العام المالي الجديد مما قد يتسبب في تحريك الضغوط التضخمية على المستوى الاقتصادي. لهذا فمن الأهمية أن يوازن «المركزي» بين خطط تحفيز النمو ومحاصرة التضخم، لا سيما أن الحكومة بصدد اتخاذ خطوات تضمن توفير السلع الأساسية للمواطنين، الأمر الذي يحد من الضغوط التضخمية المستقبلية.

* من الضروري العمل على إجراء تحليل حساسية للأثر الاقتصادي لتغيرات أسعار الفائدة على هيكل عملية الادخار في مصر بقطاعاته المختلفة ومدى تأثره بالتغيرات التي قد تحدث في أسعار الفائدة مستقبلا بالإضافة إلى إجراء تحليل مماثل لأثر تعديلات أسعار الفائدة على قطاعات الاستثمار وأنواعه وهيكله وفرص اجتذابه في السوق المحلية.